Iḥyāʾalʿulūm, Vol.:24, Issue,2: July-Dec 2024
PP: 01-26

OPEN ACCESS
Iḥyāʾalʿulūm
ISSN (Online): 2663-6263
ISSN (Print): 2663-6255
www.joqs-uok.com

"أسباب وُرُوْد الحديثِ" أهميّتُه وكتبُه: دراسةٌ منهجيةٌ نقديّةٌ

The Reasons for Ḥadīth Narration: Its Significance and Literature: A Methodological and Critical Study

Syed Abdul Majid Ghouri
Faculty of Quranic and Sunnah Studies
Islamic Science University of Malaysia (USIM) Malaysia
Email: samghouri@usim.edu.my

Abstract

"The Reason for Ḥadīth Narration" is one of the most significant disciplines of Ḥadīth textual studies which plays a crucial role in the accurate understanding of the Prophetic traditions. This discipline holds a distinguished position among the various sciences of Ḥadīth and its proper understanding is essential for the students of Ḥadīth. It enables them to understand the rulings of Islamic law, its objectives, and the social conditions of the Muslim community during the time of the Prophet (SAW) in differentiating between rulings that apply universally to the entire Ummah and those that are tied to specific circumstances that no longer apply once those circumstances have ceased. Nevertheless, this discipline did not receive significant attention from Ḥadīth scholars until relatively late. Ḥāfiẓ al-Bulqīnī, Abū Ḥafṣ Sirāj al-Dīn ʿUmar ibn Raslān al-Miṣrī (d. 805 AH), was the first to emphasize its importance in his book Maḥāsin al-Iṣṭilāḥ wa-Tadhmīn Kalām Ibn al-Ṣalāḥ. In this work, he summarized the famous Muqaddimah Ibn al-Ṣalāḥ and added several valuable categories, including the "Reason for Ḥadīth Narration." Following this, some scholars dedicated independent works to this discipline, and contemporary researchers have also shown interest in the field. They have produced studies that define the discipline, emphasize its significance, and highlight its place

CC BY

within the broader sciences of Ḥadīth. These contributions include both academic papers and applied studies, which warrant further exploration and dissemination. However, I have found that no one has yet comprehensively addressed this subject. This has motivated me to explore it in this paper, with the aim of defining the "Science of the Reasons for Ḥadīth Narration" and highlighting its significance in deriving Islamic legal rulings. Furthermore, I examine the attention given by Ḥadīth scholars to the terminology and sciences of Ḥadīth in their works. This includes a systematic study of the books specifically dedicated to this discipline, focusing on the unique features of each. These aspects remain largely unknown to many students of Ḥadīth and researchers in this field. In this paper, inductive, descriptive, and critical methodologies were employed. The inductive approach was used to collect and trace relevant materials on the subject; the descriptive method was used to outline the approaches taken in composing these works; and the critical method was used to evaluate the strengths and weaknesses of these books.

***Key Words**: Reason, Narration, Prophetic Ḥadīth, Books, Methodological Study.*

مُقدِّمة البحث:

الحمد لله ربّ العالَمِين، والصَّلاَةُ والسَّلاَمُ على نبيِّه المصطفى المبعوث رحمةً للعالَمِين، وعلى آله البَرَرة الطيّبين، وأصحابه الْخِيَرَة الغُرّ الْمَيامِين، ومَن تبعهم بإحسانٍ لهم ودعا بدعوتهم إلى يوم الدين.

أمَّا بعد: فإنَّ لفهم النَّصّ الشَّرعِيّ وما يتحمَّله من أحكامٍ ومعانٍ ومقاصدَ لا بُدَّ من معرِفة سَبَب نُزُوْلِه إنْ كان ذلك النَّصُّ قرآناً، ومعرفةِ سَبَب وُرُوْدِه إنْ كان ذلك النَّصُّ حديثاً؛ لكَوْنهما يُعِينان الباحثَ على إدراك حقيقةِ المعنى وأبعادِه، وعلى الارتباط بين النَّصّ والحُكْم الْمُستنبَط منه، وعلى إدراك الحكمة الكامِنة في ذلك الارتباط. وفي أهميّة معرفة سبب نُزُوْل القرآنِ يقول الإمامُ ابن تيمية أبو العَبَّاس تقي الدِّين أحمد بن عبد الحليم الْحَرَّانِيّ الدِّمَشْقِيّ (ت٧٢٨هـ): إنَّ "معرفة سَبَب النُّزُوْلِ يُعِين على فَهْم الآيةِ، فإنَّ العِلم بالسَّبَب يُورِث العِلْمَ بالْمُسَبَّب؛ ولهذا كان أَصَحُّ

قولَي الفقهاء أنَّه إذا لم يُعرَف ما نَوَاه الحالِفُ رُجِعَ إلى سبب يمينِه وما هيَّجها وأَثارَها"[١]. وأمَّا في أهميَّة سَبَب وُرُوْد الحديثِ فيقول الشيخ يوسف القَرْضَاوِيّ (ت١٤٤٤هـ): "لا بُدَّ لفَهْم الحديث فَهْماً سليماً دقيقاً من معرفة الْمُلاَبَسات التي سِيْقَ فيها النَّصُّ، وجاءَ بياناً لها، وعِلاجاً لظُرُوفها، حتى يتحدَّد الْمُرَادُ من الحديث بدِقَّةٍ، ولا يتعرَّض لشَطَحات الظُّنُون أو الجَرْي وراء ظاهرٍ غير مقصودٍ"[٢].

فمعرفةُ أسباب نُزُوْل القرآنِ مطلوبةٌ لِمَن أرادَ فَهْمَه أو تفسيرَه، وكذلك معرفةُ أسباب وُرُوْد الحديثِ أيضاً، بل هو أَشَدُّ طلباً من الأوّل؛ وذلك لأنَّ القرآن بطبيعته عامٌّ وخالدٌ، وليس مِن شأنه أن يَعرِض للجُزئيّات والآنِيات، ويَخُوض في التفصيلات إلاَّ ما تُؤخَذ منها المبادئُ والعِبَرُ. أمَّا الحديثُ – أو السُّنَّة – فشأنُه مختلفٌ عن القرآن، فإنَّه يُعالِج الكثيرَ من الْمُشكِلات الموضعيّة والجُزئية والآنِية، وفيه من الخُصُوص والتفاصيل والإطلاق والتَّقييد والتَّخصيص والتَّعميم ما ليس في القرآن.

ونظراً إلى أهميّة معرفة "سبب وُرُوْد الحديث النبويّ" وأثرِه البالغِ في فَهْم نصوصِه؛ اخترتُ هذا الموضوعَ لهذا البحث، وتناولتُ فيه تعريفَ "الأسبابِ" في اللغة ثم تعريفَ "سَبَبِ وُرُوْد الحديثِ" في الاصطلاح، ثم ذكرتُ الفَرْقَ بين "أسباب وُرُوْد الحديث" و"أسباب نُزُول القرآن"، ثم بيّنتُ أهميَّةَ معرفة "أَسْبَابِ وُرُوْد الحديثِ" في استنباط الأحكام الشَّرعية، ثم سردتُ فوائدَ معرفتِه، ثم تعرّجتُ على تاريخ التأليفِ فيه، ثم ركّزتُ على تعريف ما أُلِّفَ في هذا الموضوعِ من الكتب المستقلَّة مع بيان خصائص كُلٍّ منها.

الدراسات السابقة:

لم أقف على كتابٍ أو بحثٍ تناول تعريفَ المؤلَّفات في "أسباب وُرُوْد الحديثِ" غير مقالٍ للباحث عادل العَوْني بعنوان: "أسباب وُرُوْد الحديث: مؤلَّفاته – أقسامه – فوائده" الْمُودَع في موقع "الألوكة"، وقد تحدَّث فيه عن الكتب المؤلَّفة في هذا الباب باختصارٍ شديدٍ دُوْنَ أن يَذكُر خصائصَها ومزاياها، الأمرُ الذي حَدَاني إلى تَناوُل هذا الموضوعِ في البحث مع بعض المباحث المهمّة التي تختصُّ به.

هيكل البحث:

يتكوَّن البحثُ من مقدِّمةٍ، ومَبْحَثَين وخاتمةٍ وفهرسٍ للمصادر والمراجع. ويشتمل كُلُّ مبحثٍ على مطالب عِدَّةٍ كالآتي:

المبحث الأوّل: تعريفُ " أَسْبَابِ وُرُوْدِ الحديثِ" والفَرْقُ بينها وبين "أَسْبَاب نزول القرآن" وأهميّةُ وفوائدُ معرفة "أسباب وُرُوْد الحديث" وتاريخُ التأليفِ فيها.

المطلب الأوّل: تعريفُ "الأَسْبَابِ" لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثَّاني: الفَرْقُ بين "أَسْبَاب نُزُوْل القرآن" و"أَسْبَاب وُرُوْد الحديث".

المطلب الثَّالث: أهميَّةُ معرفة "أَسْبَاب وُرُوْد الحديثِ" في استنباط الأحكام الشَّرعية.

المطلب الرَّابع: فوائدُ معرفة "سَبَب وُرُوْد الحديث".

المطلب الخامس: تاريخُ التَّأليف في "أَسْبَاب وُرُوْد الحديثِ".

المبحث الثَّاني: دراسةٌ منهجيةٌ للمؤلَّفات في "أسباب وُرُوْد الحديثِ".

المطلب الأوّل: الكتبُ الْمُفرَدةُ في "أسباب وُرُوْد الحديث".

المطلب الثَّاني: دراساتٌ وأبحاثٌ مُعاصِرَةٌ في "أسباب وُرُوْد الحديث".

الخاتمة: التي تحوي عِدَّةَ نتائج توصَّلتُ إليها من خلال إعداد هذا البحث.

أسأل اللهَ تعالى أن يكتب لهذا المجهودِ الْمُقِلَّ الْمُتواضِعِ القبولَ، ويُعمِّم به النفعَ، إنَّه وليُّ ذلك والقادرُ عليه.

المبحث الأوّل: تعريفُ " أَسْبَابِ وُرُوْدِ الحديثِ" والفَرْقُ بينها وبين "أَسْبَاب نُزُوْل القرآن" وأهميّةُ وفوائدُ معرفة "أسباب وُرُوْد الحديث" وتاريخُ التأليفِ فيها:

المطلب الأوّل: تعريفُ "الأَسْبَابِ" لغةً واصطلاحاً:

(أ) تعريفُ "الأَسْبَاب" في اللغة:

"الأَسْبَابُ" جمعُ: "سَبَبٍ"، وهو في أصله اللُّغَوِيّ: "كُلُّ شيءٍ يُتوصَّل به إلى غيره، وكُلُّ شيءٍ يُتوسَّل به إلى غيره، وقد تسَبَّب إليه"[٣].

أمَّا "الوُرُوْدُ" فهو مصدرُ فِعْل "وَرَدَ يَرِدُ وَرْداً وَوُرُوْداً"، بمعنى: الحُضُور أو الوُصُول.

و"الْمَوَارِدُ" معناه: الْمَنَاهِلُ، أو الماء الذي يُوْرَدُ[٤].

أمَّا "الحديثُ" فجمعُه: "أحاديثُ" وهو: ما أُضِيْفَ إلى النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قولِه، أو فعلِه، أو تقريرِه، أو صِفَته الْخِلْقِيَّة أو الْخُلُقِيَّة[٥].

(ب) تعريفُ "أَسْبَاب وُرُوْد الحديث" في الاصطلاح:

لم يُؤثَر عن علماء الحديث المتقدِّمين تعريفٌ مُحَدَّدٌ لـ"أسباب وُرُوْد الحديث"، إنَّما وَرَدَتْ له عِدَّةُ تعريفاتٍ من بعض العلماء الْمُعاصِرين، ومنها ما يلي:

عرَّفه الشيخُ محمَّد بن محمَّد أبو شَهْبَة (ت١٤٠٣هـ) بأنَّه: "عِلْمٌ يبحث فيه عن الأَسْبَاب الدَّاعية إلى ذِكر رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الحديثَ أوّلاً، وهذا السَّبَبُ قد يكون سُؤالاً، وقد يكون قِصَّةً، وقد يكون حادثةً فيقول النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الحديثَ بسَبَبِه أو بسَبَبِها"[٦].

وعرَّفه الدكتور طارِق أَسْعَد حِلْمِي الأَسْعَد بقوله: "معرفةُ ما جَرَى الحديثُ في سِيَاق بيان حُكْمِه أيّامَ وُقُوعِه"[٧].

وعرَّفه الدكتور محمَّد عَصْري زَيْن العابدين بقوله: "هو ما دَعَا الحديثَ إلى وُجُودِه أيَّامَ صُدُوره"[٨].

وهذه كُلُّها تعريفاتٌ مُتقارِبةٌ. فالأحاديثُ الصَّادِرةُ عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إمَّا أن تكون ابتداءً لغير سَبَبٍ، لإثبات عقيدةٍ أو حُكْمٍ بتحليلٍ أو تحريمٍ، أو أَمْرٍ أو نَهْيٍ، أو للدَّعوة لخَلْقٍ ما....، وإمَّا أن يَصدُر منه – عليه الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ – قولٌ أو فِعْلٌ بسَبَب سُؤالٍ أو حادثةٍ....، فهذا هو ما يكون له سَبَبُ وُرُوْدٍ.

وهذا العِلْمُ – أي "أسباب وُرُوْد الحديث" – يَدخُل في علوم متن الحديث من حيث درايتُه، ومَدَارُه على معرفة مُقتَضَيات الأحوال، من جِهَة الخطابِ نفسِه، أو الْمُخاطِب أو الْمُخاطَبِ، أو الجميعِ؛ إذْ الكلامُ الواحدُ يختلف فهمُه بتَغَيُّر ما يعتريه من عَوامِل النَّقلِ، وطرائقِ الأداءِ، فلا يُسْتَدَلُّ على معناه الْمُرَاد إلاَّ بالقَرائِن الخارجة، وعُمْدَتُها مُقْتَضَياتُ الأحوال، وإذا فاتَ نقلُ بعضِ هذه القَرائِن؛ توعَّر السَّبِيلُ إلى فَهْم الكلام في الجملة، أو فَهْمِ جزءٍ منه[٩].

المطلب الثَّاني: الفَرْقُ بين "أَسْبَاب نُزُوْل القرآن" و"أَسْبَاب وُرُوْد الحديث":

ثَمَّة فُرُوْقٌ بين "أَسْبَاب نُزُوْل القرآن" و"أَسْبَابِ وُرُوْد الحديث"، أرى من اللِّزَام ذِكْرُها، وهي:

١ – أنَّ "أَسْبَاب نُزُوْل القرآن" مُرتَبِطٌ بالأحداث والأسئلة التي يَنزِل القرآنُ للإجابة عنها أو للإرشاد أو التقويم. أمَّا "أَسْبَابُ وُرُوْد الحديث" فهي صادرةٌ عن النبيّ صَلَّى

اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قوله أو فعله لنفس الأغراض التي يَنزِل القرآنُ مِن أجلها. فـ "أَسْبَابُ نُزُوْل القرآن" من كلام الله تعالى، و"أَسْبَابُ وُرُوْد الحديث" عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٢ – أنَّ أَغْلَب القرآنِ نَزَل ابتداءً لغير سَبَبٍ، والقليلُ منه ما نَزَل لسَبَبٍ، بخلاف "أَسْبَاب وُرُوْد الحديث" فالذي يظهر أنَّ نِسبة ما وَرَد لسَبَبٍ في الأحاديث هو أَعْلَى مما نَزَل لسَبَبٍ من القرآن الكريم[١٠].

المطلب الثَّالث: أهميَّةُ معرفة "أَسْبَاب وُرُوْد الحديثِ" في استنباط الأحكام الشَّرعية:

كما تقدَّم في تعريف "أَسْبَاب وُرُوْد الحديث" أنَّه من الأحاديث ما تكون ابتدائيةً من غير سَبَبٍ وهي كثيرةٌ، ومنها ما تكون بعد سَبَبٍ، سواء كان هذا السَّبَبُ سُؤالاً أو حادثةً أو قِصَّةً، فيُعقِّب النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على السَّبَب، فيكون قرينةً مُعِيْنةً على فَهْم معنى الحديث؛ إذ قد يكون لفظُ الحديثِ عامّاً أو خاصّاً، أو يكون ظاهِرُه مُوهِماً معنىً غير مُرَادٍ. فالحديثُ لا يُفهَم بالوجه الصَّحيح إلاَّ بمُراعاة السِّيَاق الذي قِيل فيه، ومُرَاعاةِ الْمُلاَبَسات والظُّرُوْف التي تُوضِّح مقصودَه .

وقد وردتْ في بيان أهميّة معرفة "أسباب نُزُول القرآنِ" أقوالٌ عِدَّةٌ للعلماء، أَنقُل منها البعضَ هنا ليُعرَف من خلالها أهميَّةُ معرفة "أسباب وُرُوْد الحديث"، يقول الإمامُ أبو الحسن عليّ بن أحمد الواحِدِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ (ت ٤٦٨هـ): "... آلَ الأمرُ بنا إلى إفادة الْمُبتدِئين بعلوم الكتاب، إبانةَ ما أُنْزِلَ فيه من الأسباب، إذْ هي أَوْفَى ما يجب الوُقُوفُ عليها، وأَوْلَى ما تُصرَف العِنايةُ إليها، لامتناع معرفة تفسير الآيةِ وقَصْدِ سبيلِها، دُوْنَ الوُقُوفِ على قِصَّتها وبيانِ نُزُولِها. ولا يَحِلُّ القولُ في أسباب نُزُول الكتاب، إلاَّ بالرِّواية والسَّمَاع مِمَّن شاهَدُوا التَّنزيلَ، ووَقَفُوا على الأسباب، وبحثوا عن عِلمها..."[١١].

ويقول الإمامُ ابن دَقِيق العِيْد أبو الفتح تقي الدِّين محمَّد بن عليّ الْمِصْرِيّ (ت ٧٠٢هـ): "بيانُ سَبَبِ النُّزُولِ طريقٌ قويٌّ في فَهْم معاني القرآن"[١٢].

ويقول الإمام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ): إنَّ "معرفة سَبَب النُّزُوْلِ يُعِين على فَهْم الآيةِ، فإنَّ العِلم بالسَّبَب يُورِث العِلْمَ بالْمُسَبَّب"[١٣].

فما ذَكَره أولئك العلماءُ في أهميّة معرفة سَبَب نُزُولِ القرآن الكريم؛ ينطبق كُلَّ الانطباقِ على أهميّة معرفة "سَبَب وُرُوْد الحديث النبويّ"، فمعرفةُ السَّبَبِ الذي وَرَد الحديثُ لأجله، أو السِّيَاقِ والحادثةِ التي صَدَر الحديثُ مُلابِساً لها، لا بُدَّ أن يعتني بمعرفتها النَّاظِرُ والْمُستنبِطُ؛ نظراً لتأثيرها الغالبِ في توجيه المعنى، والوصولِ إلى المقصد النبويّ من خلال الحديث نفسِه، فيَصدُق عليه أنه تفسيرٌ للسُّنَّة بالسُّنَّة، وهذا أَعْلَى مَرَاتِبِ الفَهْم للحديث وأَبْعَدِها عن تَطَرُّقِ الخطأ.

المطلب الرَّابع: فوائدُ معرفة "سَبَب وُرُوْد الحديث":

لِمَعرفة أَسْبَاب وُرُوْد الحديثِ عِدَّةُ فوائدَ، وأهَمُّها:

١ – الوُقُوْفُ على حُكْم التَّشريع ومقاصدِه، بمعرفة أحوال المجتمع الْمُسْلِم في عهد النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، للتَّفريق بين ما يكون تشريعاً عامَّاً لهذه الأُمَّة – وهو الأصل –، وبين ما يرتبِط بظَرْفِيَّةٍ مُعَيَّنةٍ يَزُول بزَوَالها.

٢ – ترجيحُ روايةٍ على أخرى بإدراك ما بين الرُّوَاةِ من وَصْفٍ دقيقٍ لطُرُق التَّحميل والأداء، وما ينشأ عن ذلك من ترجيح روايةٍ على أخرى.

٣ – حُسْنُ فَهْمِ الحديثِ وحُسْنُ فِقْهِه، فقد يكون السَّبَبُ مُفسِّراً لحالةٍ وَرَد الحُكْمُ بسَبَبها، أو يُبيّن خُصُوصِيَّةً اقتضتْ الحُكْمَ، أو تفصيلاتٍ مُؤثِّرةً اقترنت بالحُكْم؛ فسَبَبُ الوُرُوْد قد يُبيّن الْمُجْمَلَ، وقد يُخصِّص العامَّ، أو يُبيّن النَّاسِخَ من الْمَنْسُوخ.

٤ – إزالةُ التَّعارُضِ بين الأحاديث، فقد تكون بعضُ الأحاديثِ ظاهِرُها التَّعارُضُ، لكن بالرُّجُوع إلى أسباب الوُرُوْدِ يتمكَّن مِن الجَمْع بينها.

٥ – معرفةُ الباعثِ على الأوامر والنَّواهي، مما يُفيد في حَمْلها على حقيقتها أو صَرْفها عن ظاهِرها إلى الاستحباب أو الإباحة في الأمر، أو إلى الكراهة في النَّهْي.

٦ – الاستفادةُ من معرفتها في التَّربية والتَّزكية والتَّعليم، بالاطِّلاع على أحوال النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ذلك[١٤].

المطلب الخامس: تاريخُ التَّأليف في "أَسْبَاب وُرُوْد الحديثِ":

لم يَعْتَنِ المتقدِّمون من علماء الحديث بتخصيص أجزاءٍ حديثيةٍ في هذا النَّوعِ الْمُهِمّ من أنواع علوم الحديث، وإنَّما نجدها منثورةً في كتب "الصِّحَاح" و"السُّنَن" و"الْمَسَانِيد" وغيرِه من دواوين

السُّنَّة وكتب الحديث.

كما لم يتعرَّض لهذا النَّوْع الكثيرون من الأَقْدَمِين من علماء علوم الحديث وأصولِه، ولم يَذكُروه في كتبهم التي ألَّفوها في هذا العِلم.

وأوَّلُ مَن ذَكَر "أسباب وُرُوْد الحديث" كنوعٍ مستقلٍ، ونوَّه به هو الحافظ البُلْقِيْنِيّ أبو حَفْص سِرَاج الدِّين عُمَر بن رَسْلاَن الْمِصْرِيّ (ت٨٠٥هـ) في كتابه "مَحَاسِن الاصطلاح وتَضْمِين كلام ابن الصَّلاَح"، الذي اختصر فيه "مُقدِّمةَ ابن الصَّلاَح" الشَّهيرة، وزادَ عليها بعضَ الأنواع المفيدة، منها: "سَبَبُ وُرُوْد الحديثِ" الذي خَصَّ به النَّوْعَ التَّاسِعَ والسِّتِّيْنَ" من الكتاب المذكور[١٥].

ثم ذَكَر هذا النوعَ الحافظُ ابن حَجَرٍ أبو الفَضْل شِهَاب الدِّين أحمد بن علي العَسْقَلاَنِيّ (ت٨٥٢هـ) في كتابه "نخبة الفِكر في مُصطلَح أهل الأثر" ثم في شَرْحه "نزهة النَّظَر في توضيح نخبة الفِكر"، ونوَّه به، وذَكَر مَن صنَّف فيه[١٦].

وكذلك ذَكَر هذا النوعَ الحافظُ السُّيُوْطِيُّ أبو الفَضْل جلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر الْمِصْرِيّ (ت٩١١هـ) في كتابه "تدريب الرَّاوي في شَرْح تقريب النَّوَاوِي" باختصارٍ جدّاً لا يتجاوز نِصفَ الصحفة[١٧].

أمَّا التأليفُ المستقلُّ في هذا العِلم فقد نُسِبَ إلى بعض العلماء، ومِنهم:

١ – الإمامُ أبو حَفْص عُمَر بن أحمد بن عثمان العُكْبَرِيّ البَزَّار (ت٤١٧هـ): الذي قِيل فيه أنَّه أوّلُ مَن ألَّف في هذا العِلم، وقد ذَكَره الحافظُ ابن حَجَرٍ في "نُزهة النَّظر" وقال: "ومِن الْمُهِمِّ معرفةُ سَبَب الحديثِ، وقد صنَّف فيه بعضُ شُيُوخ القاضي أبي يَعْلَى بن الفَرَّاء الحنبليّ (ت٤٥٨هـ) وهو أبو حَفْصٍ العُكْبَرِيّ"[١٨]. وذَكَره السُّيُوْطِيّ أيضاً في "تدريب الرَّاوي" فقال: "وصنَّف فيه أبو حَفْصٍ العُكْبَرِيّ، وأبو حامِدِ بن كَوْتَاهَ الجُوْبَارِيّ. قال الذَّهَبِيُّ: (ولم يَسبِق إلى ذلك)، وقال ابنُ الْمُلَقِّن في شرح العُمْدَة: (شَرَع بعضُ المتأخِّرين في تصنيف أسباب الحديث، كما صُنِّفَ في أسباب النُّزُول)"[١٩]، وكأنَّه ما رأى تصنيفَ العُكْبَرِيّ المذكور.

٢ – والحافظُ عبد الغَنِيّ بن سعيد بن عليّ الأَزْدِيّ أبو محمَّد الْمِصْرِيّ (ت٤٠٩هـ): قال الحافظُ ابنُ الْمُلَقِّن أبو حَفْص سِرَاج الدِّين عُمَر بن عليّ الْمِصْرِيّ (ت ٨٠٤هـ) في كتابه "الإعلام

بفوائد عُمْدَة الأحكام": "واعلَمْ: أنَّ بعض المتأخِّرين مِن أهل الحديث شَرَع في تصنيفٍ في أَسْبَاب الحديث كما صُنِّفَ في أسباب النُّزُوْل للقرآن العزيز كالوَاحِدِيّ وغيره، كذا عَزَاه الشيخُ تقي الدِّين- يعني: ابنَ دقيق العيد – لبعض المتأخِّرين، وعَزَاه ابنُ العَطَّار في شَرْحه إلى ابن الجَوْزِيّ وغيرِه، وسمعتُ مَن يَذكُر أنَّ عبد الغنيّ بن سعيدٍ الحافظ صنَّف فيه تصنيفاً قَدْرَ العُمْدَة"[٢٠].

٣ –المحدِّثُ أبو حامِدِ بن كَوْتَاهَ الْجُوْبَارِيّ محمَّد بن عبد الجليل الأَصْبَهَانِيّ (ت٥٨٢هـ): الذي ألَّف كتاباً في هذا البابِ، قال السُّيُوْطِيّ: "وصنَّف فيه أبو حَفْصٍ العُكْبَرِيّ، وأبو حامِدِ بن كَوْتَاهَ الجُوْبَارِيّ. قال الذَّهَبِيُّ: (ولم يَسبِق إلى ذلك)"[٢١].

٤ – الحافظُ ابن الْجَوْزِيّ أبو الفَرَج جمال الدِّين عبد الرحمن بن علي البغداديّ (ت٥٩٧هـ): قال ابنُ الْمُلَقِّن: "عَزَاه ابنُ العَطَّار في شَرْحه إلى ابن الْجَوْزِيّ وغيرِه"[٢٢].

٥ – العلاَّمة النَّحْوِيّ أبو البَقَاء العُكْبَرِيّ مُحِبّ الدِّين عبد الله بن الحُسَين البغداديّ (ت٦١٦هـ): نَسَب له محمَّد خليل بن علي الحسيني الْمُرَادِيّ (ت ١٢٠٦هـ) كتاباً في هذا الموضوعِ في كتابه "سِلْك الدُّرَر في أعيان القرن الثَّاني عشر" (٢٣/١)، وقال في ترجمة إبراهيم بن حمزة الدِّمَشْقِيّ (ت ١١٢٠هـ) ما نَصُّه: "وله مُؤلَّفاتٌ، منها أسبابُ الحديث، مُؤلَّفٌ حافلٌ لخَّص فيه مُصنَّفَ أبي البَقَاء العُكْبَرِيّ وزادَ عليه زياداتٍ حسنةً"[٢٣]؛ وذلك في كتابه "البيان والتعريف في أَسْبَاب وُرُوْد الحديث"، وسيأتي تعريفُه.

٦ – العالِمُ الواعِظُ ناصِحُ الدِّين عبد الرحمن بن نَجْم الحنبليّ الدِّمَشْقِيّ (ت٦٣٤هـ): نَسَب له الحافظُ ابن رَجَبٍ زَيْن الدِّين عبد الرحمن الحنبليّ (ت٧٩٥هـ) كتاباً في هذا الموضوعِ وقال: "ولناصِحٍ – رحمه الله تعالى – تصانيفُ عِدَّةٌ، منها: كتاب (أَسْبَابُ الحديث) في مجلَّداتٍ عِدَّةٍ..."[٢٤].

وهذه الكتبُ كُلُّها لا نسمع لها اليومَ خبراً، ولا نرى لها أثراً، كأنَّها قد أصبحت في عداد المفقودات.

وكما أسلفتُ أنَّه لم يَذكُر أحدٌ من المؤلِّفين في عِلم مُصطلَح الحديثِ شيئاً عن أسباب وُرُوْد الحديث ضِمْن أنواع علوم الحديث كالحاكِم أبي عبد الله محمَّد بن عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ

(ت٤٠٥هـ) في كتابه "معرفة علوم الحديث وكَمِيّة أجناسه"، الذي ذَكَر فيه اثنين وخمسين (٥٢) نوعاً من أنواع علوم الحديث، وكذلك الحافظ ابن الصَّلاَح الشَّهْرُزُوْرِي (ت٦٤٣هـ) في مُقدِّمته الشَّهيرة، التي ضمَّنها خمسةَ وسِتّين (٦٥) نوعاً من أنواع علوم الحديث، لكنهما لم يَذكُرا في كتابَيْهما ذَيْنِك شيئاً عن "أسباب وُرُوْد الحديث"، إلى أنْ جاء الحافظُ أبو حَفْص سِرَاج الدِّين البُلْقِيْنِيّ (ت٨٠٥هـ) وأضافَ خمسةَ أنواعٍ من علوم الحديث إلى "مُقدِّمة ابن الصَّلاَح" في كتابه "مَحَاسِن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصَّلاَح"، ومن تلك الأنواع الخمسة: "معرفةُ أسباب الحديث"، وسيأتي الحديثُ عنه في المبحث الثَّاني.

المبحث الثَّاني: دراسةٌ منهجيةٌ للمؤلَّفات في "أسباب وُرُوْد الحديثِ":

المطلب الأوّل: الكتب الْمفُرَدة في "أسباب وُرُوْد الحديث":

١) **"مَحَاسِنُ الاصْطِلاَحِ وَتَضْمِيْنُ كِتاَبِ ابْنِ الصَّلاَحِ"**: للبُلْقِيْنِيّ، أبي حَفْص، سِراج الدِّين، عُمَر بن رَسْلاَن بن نصير الْمِصْرِيّ (ت٨٠٥ هـ).

تُعتبَر "مُقدِّمةُ ابن الصَّلاَح" مِن أَشْهَر كتب عِلم مُصطلَح الحديث وعلومِه، وقد أَمْلاَها صاحِبُها الحافِظُ أبو عَمْرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصَّلاَح الشَّهْرَزُوْرِيّ (ت٦٤٣ هـ) على طُلاَّبه في "المدرسة الأشرفية" بدِمَشْق؛ فلهذا لم يَحصُل ترتيبُها على الوَضْع المتناسب، واعتنى فيها بالمؤلَّفات المتفرّقة للحافظ الخطيب البغداديّ أبو بكر أحمد بن عليّ (ت٤٦٣هـ) وغيره من العلماء المتقدِّمين له، فجَمَع شَتَاتَ مَقَاصِدِها في هذه الْمُقدِّمة، وضَمَّ إليها من غيرها نُخَبَ فوائدِها، فاجتمع في هذه الْمُقدِّمةِ ما تفرَّق في غيرها، ولأجل هذا فقد اجتمع العلماءُ على هذه الْمُقدِّمةِ، وسارُوْا على منهج صاحِبها فيها في تأليف الكتبِ بعدَ في هذا الباب، كما اعتنوا باختصار هذه المقدِّمة وشَرْحِها والاستدراكِ عليها ونَظْمِها، ومِمَّن قام بالتعليق على هذه الْمُقدِّمة والاستدراكِ عليها الحافِظُ البُلْقِيْنِيُّ في كتابٍ سَمَّاه: "مَحَاسِن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصَّلاَح"، يقول في مُقدِّمته له: "إنَّ مِن أَهَمّ ما يعتني به الطَّالِبُ، ويَرغَب فيه الرَّاغِبُ، معرفة أنواع علوم الحديث. ولقد تكلَّم على ذلك جَمْعٌ من العلماء في القديم والحديث، ومِن أَحْسَنِها جَمْعاً، وأَكْثَرِها نَفْعاً وأَعْظَمِها وَقْعاً، كتابُ الحافظ العلاَّمة أبي عَمْرو ابن الصَّلاَح، الذي أظهر فيه مُعْظَمَ الاصطلاح. قصدتُ اختصارَه لأقتفي آثارَه، مع الإشارة إلى زياداتٍ مُهِمَّةٍ، وإيضاحِ

أمورٍ مُلِمَّةٍ، بحيث يكون كالشَّرْح له، من جِهَة بَسْطٍ وتنبيهٍ على ما أغفله. وأتحرَّى عبارتَه أو معناها، وأتوخَّى أنْ لا أُزِيلَ الحِكَاياتِ والتَّوارِيخَ عن لفظها ومعناها. وسَمَّيْتُه: (مَحَاسِن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصَّلاَح)..."[٢٥].

وقد زادَ البُلْقِيْنِيُّ على "مُقدِّمة ابن الصَّلاَح" بعضَ أنواعٍ من علوم الحديث، ومنها "النَّوْعُ التَّاسِعَ والسِّتُّون" الذي خصَّصه بتعريف "أسباب وُرُوْد الحديث"، وبَيَّن فيه أهميّةَ معرفتِه، وأنَّهَا تتساوى في تحقيق الأغراض العِلمية مع معرفة أسباب نُزُول آيات القرآن الكريم.

وقد نَظَرَ البُلْقِيْنِيُّ إلى ما كُتِبَ قبل ذلك في مباحث مُصطلَح الحديث وعلومه، فلم يجد أحداً مَن عرَّف في كتابه "أسبابَ وُرُوْد الحديثِ"، فوَجَد نفسَه أوَّل مَن سيَكتُب في هذا الموضوع، فله فضلُ السَّبْقُ والرِّيادة في ذلك، حيثُ إنَّه عَرَّفَنا هذا النَّوْعَ، ويسَّر لنا تقسيمَ الأسبابِ – وَفْقَ ما وَرَد في الأحاديث – إلى أسبابٍ تُذكَر في الحديث نفسِه، وهذه لا تحتاج أكثر من حُسْن التَّدَبُّر والتَّأمُّل للرَّبْط بين الحديث وسَبَبِه في الفَهْم والاستنباط، وأسبابٍ لا تُذكَر في الحديث نفسِه، وإنَّما تأتي عن طُرُقٍ أخرى، وخُرِّجَتْ في مُصنَّفاتٍ أخرى، وهذا القِسْمُ هو الذي يتطلَّب جُهْداً عِلمياً في تَتَبُّع هذه الطُّرُقِ، ويقتضي هذا التَّتَبُّعُ القراءةَ الواسعةَ الواعيةَ في كتب السُّنَّة، وحُسْنَ الرَّبْطِ بين المعاني في الرِّواية.

فقَدَّم لنا البُلْقِيْنِيُّ نماذجَ لأسبابٍ لا تَتَجاوَزُ معنى سُؤال السَّائلِ والإجابةِ من النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومِثْلُ هذه الأسبابِ في حاجةٍ إلى مزيدٍ من التَّتَبُّع لمعرفة أحوال السُّؤال عند سُؤاله، وطبيعة السُّؤال والبيئة التي قِيل فيها، وغير ذلك من الْمُلاَبَسات والقَرائِن التي تجعل للسُّؤال قيمةً في معنى سَبَب الوُرُوْدِ.

وقَدَّم لنا أسباباً في صُورةِ قصَّةٍ للحديث، أو تفسيرِ حالةٍ كان مِن أجلها الحُكْمُ الوَارِدُ في الحديث، أو بيانِ موقفٍ كان له أَثَرٌ في هذا الحُكْمِ، أو مُلاَبَساتٌ اقترنَتْ بهذا الحُكْمِ، أو خصوصيةٌ اقتضتْ هذا الحُكْمَ، أو تفصيلاتٌ لا بُدَّ من معرفتها لإمضاء هذا الحُكْمِ في الحديث.

ونبَّهَنَا إلى قيمة هذا التَّتَبُّع في مُقارَنة الطُّرُقِ، وظُهورِ العِلَلِ الخَفِيّةِ – أحياناً – عند هذه الْمُقارَنة بين الأسانيد.

ووَجَّه الباحثين إلى مَوارِد هذه الأسباب في أبواب الشَّريعة حيث الأحكام، وفي القَصَص حيث المواقف والْمُلاَبَسات والظُّرُوف، وغيرها من الأبواب التي تطرَّق في تَتَبُّع هذه الأسباب.

وبهذا التَّتَبُّعِ المصحوبِ بالدراسة، قَدَّم لنا البُلْقِيْنِيُّ :كيف نجمع بين الرِّوايات في الموضوع الواحد، وكيف نُزِيل ما يكون من تَعارُضٍ أو اختلافٍ بينها.

وقَدَّم في نماذجه: كيف تُعِين الأسبابُ على معرفة الحِكمة من التَّشريع، والنَّاسِخِ والْمَنْسُوْخِ، وحُسْنِ الفَهْم للمعاني، ومُواجَهةِ التَّعنُّتِ من الْمُخالِفين في الدِّين، وتَعَدُّدِ وِجْهَات النَّظر في فهم الرِّوايات، وطبيعةِ الصَّحَابة في السَّمَاحة وحُسْنِ السَّمْع والطَّاعة، والرُّجُوعِ إلى السُّنَّة وما قضى به النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على الفَوْر عند العِلم بها[٢٦].

٢) **"اللُّمَعُ فِي أَسْبَابِ الْحَدِيْثِ" (أو: "أَسْبَاب وُرُوْدِ الْحَدِيْثِ")**: للسُّيُوْطِيّ، أبي الفَضْل، جلال الدِّين، عبد الرحمن بن أبي بكر الْمِصْرِيّ (ت٩١١ هـ).

وهو كتابٌ مُختصَرٌ مُوجَزٌ ومُرتَّبٌ على أبواب الفِقه، كما أنَّه أوّلُ كتابٍ يحفظه لنا القَدْرَ في هذا الموضوع؛ إذْ ما سَبَقه من الكُتب لم نعرف عنها شيئاً سِوَى أسمائِها على ما تقدَّم تحريرُه.

ويمتاز هذا الكتابُ عمَّا أُلِّفَ بعده في سُهولة ترتيبِه، وجَودةِ عبارتِه، وخُلُوِّه من حَشْوٍ أو تطويلٍ.

وأمَّا منهجُ المؤلِّفِ في الكتاب فهو أنَّه:

٢ – ضمَّنه ثمانيةَ وتسعين (٩٨) حديثاً دُوْنَ الْمُكرَّرِ منها، وعددُ الْمُكرَّرِ هو تسعة وعشرون (٢٩) حديثاً.

٢ – رتَّب الأحاديثَ على أبواب الفِقه على طريقة كتب "الصِّحَاح" و"السُّنَن"، بحيث يَذكُر أحاديثَ "باب الطَّهَارة" مثلاً ثم أحاديثَ "باب الصَّلاَة"، إلخ.

٣ – يعتمد في ذِكر الحديثِ وبيانِ سَبَبِه على عِدَّة أنواعٍ من كتب الحديث مِثل: "الصِّحَاح" و"السُّنَن" و"الْمَسَانِيْد" و"الْمَعَاجِم" و"الأجزاء الحديثيّة"، ويعتمد أحياناً على كتب التَّاريخ.

٤ – يُورِد الأحاديثَ بحذف أسانيدها، مُكتفِياً بذِكر الصَّحابيّ الرَّاوي الأعلى، مُبتدِئاً بعَزْوه إلى تلك المصادر التي اعتمدها، ثم يَذكُر متنَ الحديث، وبعده يَذكُر سَبَبَ وُرُوْدِه معزواً إلى الكتب التي أخرجتْه. أمَّا إذا كان الحديثُ أو سَبَبُه من الكتب غير المشهورة

كالْمَشيْخَات والأمالي فإنَّه يَذكُر سندَ الحديثِ ليُحيل القارئَ على السَّنَد.

٥ – يُورِد في كُلِّ بابٍ من الأبواب المتقدِّمة عدداً من الأحاديث الْمُتّصلة به ذاكراً الحديثَ أوّلاً، ثم سَبَبه بعد ذلك. بأن يقول: "حديثٌ". ثم يَسُوقه، وبعد الفراغ منه يقول: "سَبَبٌ"، ثم يَسُوقه، وهكذا. وأحياناً يَذكُر للحديثَ أكثَرَ من سَبَبٍ، وحين يَذكُر السَّبَبَ يُصدِّره بقوله: "سَبَبٌ" بصيغة التَّنكير، إيذاناً بأنَّ الأمر ليس مقصوراً على هذا السَّبَب؛ بل يجوز أن يتعدَّاه إلى غيره.

٦ – وفي ذِكره للأحاديث التي اتَّخَذها موضوعاً لبيان أَسْبَابها يكتفي في الغالب بإيراد حديثٍ واحدٍ منها، وأحياناً يُورِد لها أكثرَ من حديثٍ من أكثر من طريقٍ ومرجعٍ.

ولهذا الكتابِ بعضُ الْمَآخِذ، التي تنحصر في:

١ – تصديرِ المؤلِّفِ للكتاب بـ "باب الطَّهَارة" بحديث: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ». وهو لا صلةَ له بها، اللَّهُمَّ إنْ قَصَد أن يَستفتِح كتابَه بما استفتح به الإمامُ البُخَارِيُّ "صحيحَه"؛ ليكون ذلك إعلاناً بسلامة النِّيَّة وإخلاصِ الهدف.

٢ – إيثارِه التعبيرَ بكلمة: "بابُ كذا"، ثم تفريعُه على ذلك بعض الأحاديث. إذْ كان الأَنْسَبُ في هذا أن يقول: "كتابُ كذا" ثم يُفرّع عليه بعضَ الأبواب.

٣ – إهمالِه لبعض المباحث، وعدمِ إيراد شيءٍ فيها كـ: "الزَّكَاة" و"الحُدُود" و"الجِهَاد" و"العِتْق" ونحو ذلك؛ بل إهماله أحياناً للحديث مع ذِكره لسَبَبِه كما في "باب التشهُّد". وإنْ كان يُمكِن الدِّفَاعُ عن ذلك بأنَّ المؤلِّف قد اخترمته الْمَنِيَّةُ، قبل أن يُكمِله فوقع فيه هذا الْخَلَلُ.

٤ – إيرادِه لبعض الأحاديث تحت أبوابٍ لا علاقةَ له بها؛ وذلك مِثل حديث أنس بن مالكٍ رضي الله عنه: سمعتُ رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «إِنَّ اللهَ قَالَ إِذَا ابْتَلَيْتُ عَبْدِيْ بِحَبِيْبَتَيْهِ فصَبَرَ؛ عَوَّضْتُه مِنْهُمَا الْجَنَّةَ» – يُريد عَيْنَيْهِ –. فقد ذَكَر هذا الحديثَ في "باب الجنائز"، وكان الأَنْسَبُ ذِكرُه في "باب الأدب"، أو "باب الصَّبْر"، أو "باب الرّقاق"، أو "باب الطِّبّ".

على أية حالٍ، فهذه الْمَثَالِبُ شكليةٌ لا تنقص من قِيمة الكتاب[٢٧] إذْ هو من تأليف عالِمٍ جليلٍ

في الحديث ومُؤلِّفٍ مُكثِرٍ فيه، فقد ضمَّنه العديدَ من الفوائد الحديثيّة والفِقهيّة القيّمة.

٣) "الْبَيَانُ وَالتَّعْرِيْفُ فِي أَسْبَابِ وُرُوْدِ الْحَدِيْثِ الشَّرِيْفِ": لابن حَمْزَة الدِّمَشْقِيّ، برهان الدِّين، إبراهيم بن محمَّد بن محمَّد الحُسَيْني (ت١١٢٠ هـ).

وهو من أَهَمِّ الكُتب في هذا الباب، والْمُعَوَّلُ عليه في ذِكر أسباب وُرُوْد الحديث، لخَّص فيه المؤلِّفُ كتابَ أبي البَقَاء العُكْبَرِيّ (ت٦١٦هـ)، وزادَ عليه بعضَ الزّيادات الحسنة، وضَمَّ إليه فوائدَ استفادَها من كتاب "اللُّمَع في أسباب وُرُوْد الحديث" للسُّيُوْطِيّ، وقد حاوَلَ استيعابَ جميع الأحاديث التي وَرَدَتْ على سَبَبٍ، ولكن فاتَه منها عددٌ يسيرٌ. وحَرَص المؤلِّفُ بعد اطِّلاعٍ واسعٍ وعِلْمٍ وفيرٍ وانتقاءٍ دقيقٍ أن يأتي في هذا الكتابِ بالأحاديث القولية التي وَرَدَتْ على سَبَبٍ، ويَذكُرها فيه مُرتّباً إيّاها على الحروف الهِجَائيّة، واعتنى بتخريج الأحاديث من أُمَّهات كتب الرِّواية، فكان تخريجُه مِيزةً لكتابه، بحيث كان يَقِفُ على أكثر من سَبَبٍ للحديث الواحد.

أمَّا منهجُ المؤلِّفِ في الكتاب فهو أنه:

١ – أشار في مُقدِّمة كتابه إلى سَبَب إيراد الحديث، وهو ما وَرَد عن الصَّحابة الذين حفظوا الأقوالَ والأفعالَ، وحافَظُوا على الأطوار والأحوال، فيكون السَّبَبُ في الوُرُوْد عنهم مُبيّناً لِمَا لم يُعلَم سَبَبُه عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٢ – ضمَّنه أربعة وثلاثين وثمانمئة وألف (١٨٣٤) حديثاً.

٣ – أدرج الأحاديثَ تحت أرقامٍ متسلسلةٍ ورتَّبها على الترتيب الهجائي.

٤ – حَذَف أسانيدَ جميع الأحاديث حتى من ذِكر الصَّحابِيّ الرَّاوي الأعلى.

٥ – ذَكَر الأحاديثَ القوليةَ التي وَرَدَتْ على سَبَبٍ، وحاوَلَ أن يَستوعِبها، ولكن فاتَه منها عددٌ لا بأسَ به.

٦ – لم يعتن بترتيب الكتاب حسب التَّرتيب الموضوعيّ، إذْ رتَّبه على الحروف الهِجَائيّة، حيثُ ذَكَر أوّلاً تلك الأحاديثَ التي في أوّلها حرفُ الألف. وقدَّم الحروفَ الهِجائيةَ في المحتويات وَفْقَ اصطلاحات التَّجويد، وفرَّق بين الحاء الْمُهْمَلَة والحاء الْمُعْجَمَة، وبين السِّين الْمُهْمَلَة والسِّين الْمُعجَمة، وبين الحروف المعرّفة باللاَّم وبدُوْنها. وعرَّف حروفاً مع الألف واللاَّم باصطلاح "المحلَّى بأل". وقد يَذكُر همزةَ اسم "الله" – عَزَّ وجَلَّ – بعنوان:

"الهمزة بعدها الجلالة". ووَضَع الأحاديثَ النبويةَ التي تبتدئ بحروف "أَمْ"، و"لا" وبـ" ياء النِّداية" تحت العناوين بالترتيب الآتي: "حرف اللاَّم"، و"حرف لا"، و"حرف الياء الْمُثنَّاة التحتية". وجَمَع أحاديثَ الشَّمائل النبوية في حرف الكاف واللاَّم تحت العنوان: "ذِكْر الشَّمائل الشَّريفة".

٧ – ذَكَر سَبَبَ الحديثِ تحت عنوان: "سَبَبه"، وبعد ذِكر طَرَفِ الحديثِ ذَكَر مصادرَه والحُكْمَ عليه.

٨ – أَوْردَ الأحاديثَ الْمُكرَّرةَ أحياناً إذا كان فيها اختلافٌ في الألفاظ.

٩ – ذَكَر للحديث الواحد أحياناً أكثر من سَبَبٍ.

١٠ – عُنِيَ بتخريج الأحاديث من "الصَّحِيْحَيْن" و"السُّنَن" و "الْمَسَانِيد" و"الْمَعَاجِم".

١١ – اهتمَّ ببيان الحُكْم على الأحاديث، ودرجتِها من الصِّحَّة والحُسْن والضَّعْف.

المطلب الثَّاني: دراساتٌ وأبحاثٌ مُعاصِرَةٌ في أسباب وُرُوْد الحديث:

اعتنى بعضُ الباحثين المعاصرين بـ "أسباب وُرُوْد الحديث" دراسةً تحليليةً وتأسيسيةً وتطبيقية، كما أبرزوا أهميَّته في فقه الحديث النبويّ، وفي ضوء الأحكام الفِقهية وتوجيهِها، وكذلك قاموا بدراسةٍ مقارنةٍ بينه وبين "أسباب نُزُول القرآن". وأقوم فيما يأتي بتعريف أَهَمّ هذه الدراسات والأبحاث.

٤) "أَسْبَاب وُرُوْد الحديث: تحليلٌ وتأسيسٌ": لمحمَّد رأفت سعيد.

تحدَّث المؤلّفُ في هذا الكتاب عن "أسباب وُرُوْد الحديثِ" وأُسُسِه، ووزَّع محتوياتِه على فصلَين: وتحدَّث في الفصل الأوّل عن أَهَمّ الأُسُس في حُسْن فهم الفهم للأحاديث النبوية، والتي تقي من الزَّلَل في التَّعامُل معها. ثم تناول منها الأساسَ اللُّغُوِيَّ، والتوثيقَ، والجَمْعَ بين الأحاديث، وإعمالَ قاعدةِ النَّسْخِ، والتَّرجيحِ ووُجُوْهِه، ثم قدَّم بعضَ النَّماذج التي تُوضِّح هذا. ثم تناول في الفصل الثَّاني البحثَ في" أسباب وُرُوْد الحديثِ"، وتحدَّث عن بداية التأليف في هذا الباب، وعن ارتباط "سَبَب وُرُوْد الحديث" بـ "سَبَب نُزُول القرآن"، واعتمادِ النَّوعَين على رواية الصَّحابِيّ أو التَّابِعيّ، ومعرفةِ السَّبَبين التي تُعِين على إدراك حقيقة السَّبَبِ وأبعادِه، وتُزيل الإشكالَ في الفَهْم. كما تكلَّم أيضاً عن "أَسْبَاب وُرُوْد الحديث" عند العلماء السَّابِقين: البُلْقِيْنِيّ والسُّيُوْطِيّ

وابن حَمْزَة الدِّمِشْقِيّ.

٥) "عِلْمُ أَسْبَابِ وُرُوْدِ الحديثِ: وَتَطْبِيْقَاتُهُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِيْنَ وَالأُصُوْلِيِّيْنَ وَجَمْعُ طَائِفَةٍ مِمَّا لَمْ يُصَنَّفْ مِنْ أَسْبَابِ الْحَدِيْثِ": لطارِق أَسْعَد حِلْمِي الأَسْعَد.

أصلُ الكتاب رسالةٌ جامعيةٌ قدَّمها المؤلِّفُ إلى كلية الآداب في جامعة محمَّد الخامس بالرِّبَاط في المغرب لنيل درجة الماجستير في الحديث النبوي، وتَنَاوَلَ فيه تعريفَ "عِلم أسباب وُرُوْد الحديث" ثم تطبيقاتِه عند المحدِّثين والأصوليِّين من خِلال جَمْع طائفةٍ من الأحاديث التي لم تُذكَر فيها أسبابُ وُرُوْدِ الحديث. ووزَّع محتوياتِ الكتاب على بابَين، فعرَّف في الباب الأوّل بعِلم أسباب وُرُوْد الحديث، وأَبْرَزَ منزلتَه في تفسير النصوص الشَّرعية، وذَكَر تطبيقاتِه عند المحدِّثين والأصوليِّين. وجَمَع في الباب الثَّاني ما وَرَد من الأحاديث على أسبابٍ خاصَّةٍ، ممّا لم يَنُصَّ عليه البُلْقِيْنِيُّ والسُّيُوْطِيُّ وابنُ حَمْزَة الدِّمَشْقِيُّ في كتبهم، وذلك حتى لا يتكررَّ جهدٌ سابقٌ، وأورد فيه الأحاديثَ التي لم يُنَصَّ فيها على سَبَبٍ مُشْتَهَرٍ عند المحدِّثين، وكان ذلك باستدلالٍ أدَّاه النَّظَرُ في طُرُق هذه الأحاديثِ، وجَعَل ترتيبَ هذه الأحاديثِ على أبواب العِلم والفِقه مراعياً ذِكْرَ الرِّواية محلَّ إيراد السَّبَبِ.

٦) "أَسْبَاب وُرُوْدِ الْحَدِيْثِ: ضَوَابِطٌ وَمَعَالِمٌ": لمحمَّد عَصْرِي زَيْن العابِدين.

أصلُ الكتاب رسالةٌ جامعيةٌ قدَّمها المؤلِّفُ إلى كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية في الجامعة الإسلامية العالَمية الماليزية عام ٢٠٠٤م لنيل درجة الدكتوراه في الحديث النبوي، وتَنَاوَلَ فيه دراسةً مستفيضةً عن "سبب وُرُوْد الحديث"، وهَدَف من خِلالها إلى ضَبْط هذا العِلْم، وتحديدِ معاييرِه، حتى يُجعَل عِلْماً مستقلاً يقوم بقوائمه وأركانِه، بعد أنْ كان مُتفرّقاً في كتب العلماء في مواضع شتّى دُوْنَ ضَبْطٍ ومعاييرَ.

وقسَّم محتوياتِ الكتاب إلى أربعة أبوابٍ، أوَّلُها: في التحقيق في تعريف "سبب وُرُوْد الحديث"، وثانيها: في تعريف أقسام وُرُوْد الحديث وصُوَرِها والأبعاد الْمُؤثِّرة في تهيئته، والثالثُ: في تعريف طُرُق معرفة سَبَب وُرُوْد الحديث، والرابعُ: في دراسة روايات سَبَب وُرُوْد الحديث.

وخَلَص إلى تعريف مُختارٍ لسَبَبِ الوُرُوْد وهو: "ما دعا الحديثُ إلى وُجُوده أيَّامَ صُدُوره"، ووَصَل إلى هذا التعريف بعد أنْ دَرَس تعاريفَ السابقين وناقَشَها، ثم فرَّق بينه وبين السَّبَب والعِلَّة عند

الأصوليّين. ثم اجتهد في تقسيم "أسباب وُرُوْد الحديث" إلى السَّبَب الظَّاهر والخفيّ والْمُبيّن، مع توضيح الصُّوَر الْمُمثِّلة له التي هي: السُّؤالُ والواقعةُ والتَّعَامُلُ مع الواقع والعامِلُ الْجِبْلِيُّ والانفعالُ ونُزُوْل القرآن. ثم تطرَّق لبيان الأبعاد الْمُؤثِّرة في تهيئته، وهي: البُعْدُ الْمُخاطَبي، والبُعْدُ الْمَكَانِيُّ، والبُعْدُ الزَّمَانِيُّ.

ثم تحدَّث عن الطُّرُق الصَّحيحة لمعرفة سَبَب الوُرُوْد في: النَّصّ النبويّ، وقولِ الصَّحَابِيّ، والاجتهادِ، مع بيان الصَّواب لكُلٍّ منها. ثم قام بدراسة وُجُوْه روايات سَبَب وُرُوْد الحديث حسب قُوَّة ارتباطِه بمتن الحديث. ثم أَبْرَزَ اجتهاداتِ مُصنِّفي "السُّنَن" في تعيين سبب وُرُوْد الحديث للأحاديث التي لا يُروَى فيها سَبَبُها؛ وذلك من خِلال ما أودعوا في مُصنَّفاتهم من تَرَاجِم للأبواب.

ثم قيَّد هذا النَّوْعَ – أسباب وُرُوْد الحديث – بالضَّوابط للتَّعَامُل معه، والتي لا يستغني عن معرفتها الباحثون في مجال الدِّراسات الحديثية، ولا ينبغي أن يَغْفَلها مَن أرادَ أن يَربِط حديثاً بسَبَبه، وهي ثمانيةُ ضوابط: (١) لا يُفسَّر حديثٌ سببيٌّ إلاَّ بعد معرفة سبب الوُرُوْد. (٢) الأصلُ العملُ بالحديث على عُمُوم معناه لا على خُصُوص سَبَبِه. (٣) لا لُجُوْءَ إلى تخصيص الحديث العامّ بالسَّبَب إلاَّ عند التَّعارُضِ. (٤) المخصوصُ بالسَّبَب يَعُمُّ ما على نوع السَّبَب. (٥) الأصلُ في معرفة السَّبَب توسيعُ معناه لا تضييقُه. (٦) يُقدَّم السَّبَبُ المنصوصُ عليه على السَّبَب الاجتهاديّ عند التَّعارُضِ. (٧) لا يُمنَع عن استنباط السَّبَب الخفيّ من النَّصّ مع وجود السَّبَب الظَّاهر فيه. (٨) لا يُعتبَر السَّبَبُ منصوصاً عليه إلاَّ ما هو ثابتٌ سَنَداً.

ثم خَتَم الكتابَ بذِكْر تسع فوائدَ لمعرفة سبب الوُرُوْد التي لها علاقةٌ قويةٌ بعِلم الحديث، وهي: (١) معرفةُ مدى صِحَّة الحديث. (٢) دَفْعُ الاضطرابِ في المتن. (٣) معرفةُ أنَّ الحديث رُوِيَ بالمعنى. (٤) معرفةُ مُختلِف الحديث ومُشكِله. (٥) معرفةُ تَعَدُّدِ السَّبَبِ لحديثٍ واحدٍ. (٦) تمييزُ الرِّوايات المتشابهة. (٧) معرفةُ تاريخ متن الحديث. (٨) معرفةُ مكان وُرُوْد الحديث. (٩) معرفةُ النَّاسِخ والْمَنْسُوْخ.

نتائج البحث:

توصَّلتُ من خلال هذا البحث إلى عددٍ من النَّتائج المهمَّة، وهي كالآتي:

١ – أنَّ الفَرْقَ بين "أَسْبَاب نُزُوْل القرآن" و"أسباب وُرُوْد الحديث" أنَّ الأوّل من كلام الله تعالى، والثَّاني من كلامِه نبيّه محمَّد عليه الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ. وأنَّ الأوّل مُرتَبِطٌ بالأحداث والأسئلة التي يَنزِل القرآنُ للإجابة عنها أو للإرشاد أو التقويم، وأمَّا الثَّاني فهو صادرٌ عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قوله أو فِعله لنفس الأغراض التي يَنزِل القرآنُ مِن أجلها.

٢ – أنَّه لفَهْم النَّصّ الشَّرعِيّ لا بُدَّ من معرِفة سَبَب نُزُوْلِه إنْ كان ذلك النَّصُّ قرآناً، ومعرفةِ سَبَب وُرُوْدِه إنْ كان ذلك النَّصُّ حديثاً؛ لأنَّهما يُعِينان الباحثَ على إدراك الأحكام والمعاني والمقاصد التي تتضمَّنها نصوصُ هذين الوَحْيَين، كما أنَّ معرفتهما تُعينه أيضاً على إدراك حقيقة المعنى وأبعادِه، وعلى الارتباط بين النَّصّ والحُكْم الْمُستنبَط منه، وعلى إدراك الحكمة الكامِنة في ذلك الارتباط.

٣ – أنَّ معرفة "أسباب وُرُوْد الحديثِ" أَشَدُّ طلباً من معرفة "أسباب نُزُول القرآن"؛ وذلك لأنَّ القرآن بطبيعته عامٌّ وخالدٌ، وليس مِن شأنه أن يَعرِض للجُزئيّات والآنِيات، ويَخُوض في التفصيلات إلاَّ ما تُؤخَذ منها المبادئُ والعِبَرُ. أمَّا الحديثُ فشأنُه مختلفٌ عن القرآن، فإنَّه يُعالِج الكثيرَ من الْمُشكِلات الموضعيّة والجُزئية والآنِية، وفيه من الخُصُوص والتفاصيل والإطلاق والتقييد والتخصيص والتعميم ما ليس في القرآن.

٤ – أنَّ "سَبَب وُرُوْد الحديثِ" عِلْمٌ جليلٌ في غاية الأهميَّةِ والمكانةِ بين علوم الحديث النبوي، ويَلْزَمُ طالِبَ الحديثِ معرفتُه؛ لأنَّه من فوائده: أنَّه يُوقِفه على أحوال الْمُجتمَع الْمُسْلِم في عهد النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُفرّق بين ما يكون تشريعاً عامَّاً لهذه الأُمَّةِ وبين ما يرتبِط بظَرْفِيَّةٍ مُعَيَّنةٍ يَزُول بزَوَالها. وكذلك من فوائده: أنَّه يُعينه على معرفة حُكْم التَّشريع ومقاصدِه، وحُسْنِ فَهْمِ الحديثِ وفِقْهِه، وإزالةِ التَّعارُضِ بين الأحاديث، ومعرفةِ الباعِث على الأوامر والنَّواهي في نصوص الأحاديث النبوية.

٥ – أنَّ هذا العِلم مع أهميّته الكبيرة بين علوم الحديث لم يَحْظَ بعناية علماء الحديثِ الأَقْدَمِين، كما لم يَذكُره أحدٌ من المؤلِّفين ضِمْنَ أنواع ومباحث علوم الحديث ومُصطلَحه التي تناولوها في كتبهم، مِثل: الحاكِم أبي عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ في كتابه "معرفة علوم الحديث

وكَمِيّة أجناسه" الذي ذَكَر فيه اثنين وخمسين (٥٢) نوعاً من أنواع علوم الحديث، والحافظِ ابن الصَّلاَح الشَّهْرُزُوْرِي في "مُقدِّمته" الشَّهيرة التي ضمَّنها خمسةَ وسِتّين (٦٥) نوعاً من أنواع علوم الحديث، إلاَّ أنهم لم يَذكُروا في كتبهم "أسبابَ وُرُوْد الحديث" كنوعٍ من أنواع علوم الحديث.

٦ – أنَّه قد نُسِبَتْ إلى بعض العلماء كتبٌ في "أسباب وُرُوْد الحديث" مِثل: أبي حَفْص عُمَر بن أحمد بن عثمان العُكْبَرِيّ وأبي محمَّد عبد الغَنِيّ بن سعيد الأَزْدِيّ الْمِصْرِيّ من علماء القرن الخامس الهجري ، والحافظِ ابن الْجَوْزِيّ أبي الفَرَج جمال الدِّين عبد الرحمن البغداديّ وأبي حامِدِ بن كَوْتَاهَ الْجُوْبَارِيّ محمَّد بن عبد الجليل الأَصْبَهَانِيّ من علماء القرن السَّادس الهجري، وأبي البَقَاء مُحِبّ الدِّين عبد الله بن الحُسَين العُكْبَرِيّ البغداديّ وناصِح الدِّين عبد الرحمن الحنبلي الدِّمَشْقِيّ من علماء القرن السَّابع الهجري ، لكن لا يُسمَع اليومَ لكتبهم خبرٌ ولا يُلمَس لها أثرٌ، ما يَدُلُّ على أنَّها من المفقودات.

٧ – أنَّ أوَّل مَن ذَكَر "أسبابَ وُرُوْد الحديث" في كتابه من علماء الحديث، ونوَّه به هو الحافظُ أبو حَفْص سِرَاج الدِّين عُمَر بن رَسْلاَن البُلْقِيْنِيّ في القرن التاسع الهجري، وذلك لَمَّا اختصر كتابَ "مُقدِّمة ابن الصَّلاح" وأضافَ إليه بعضَ الأنواع الجديدة في علوم الحديث في كتابه: "مَحَاسِن الاصطلاحِ وتَضْمِين كلام ابن الصَّلاَح"، وذَكَر ضِمْنَ تلك الأنواع "أسبابَ وُرُوْد الحديث"، وقعَّد له أصولاً وقواعدَ. ثم قام الحافظُ جلال الدِّين السُّيُوْطِيّ من علماء القرن العاشر بإفراد هذا النَّوْعِ بالتأليف، وسَمَّاه: **"اللُّمَعُ في أَسْبَاب الحديث"**، الذي يمتاز بسهولة ترتيبِه، وجودةِ عبارتِه، وخُلُوِّه من حَشْوٍ أو تطويلٍ، وقد رتَّب فيه المؤلِّفُ الأحاديثَ على أبواب الفِقه على طريقة كتب "الصِّحَاح" و"السُّنَن"، وضمَّنه ثمانيةَ وتسعين (٩٨) حديثاً دُوْنَ الْمُكرَّرِ منها، وعددُ الْمُكرَّرِ هو تسعة وعشرون (٢٩) حديثاً، وأورد الأحاديثَ بحَذْف أسانيدها، مُكتفِياً بذِكر الصَّحابِيّ الرَّاوي الأعلى. ثم تَلاَه ابنُ حَمْزَة الدِّمَشْقِيّ من علماء القرن الثَّاني عشر الهجري وألَّف كتاباً سَمَّاه: **"الْبَيَانَ والتَّعريفَ في أَسْبَابِ وُرُوْد الحديث الشَّريف"**، ولخَّص فيه كتابَ أبي البَقَاء العُكْبَرِيّ، وزادَ عليه بعضَ الزِّيادات الحسنة، وضَمَّ إليه فوائدَ استفادَها من كتاب "اللُّمَع في أسباب وُرُوْد

الحديث" للسُّيُوْطِيّ، وضمَّنه أربعة وثلاثين وثمانمئة وألف (١٨٣٤) حديثاً من الأحاديث القولية، لكن فاتَه منها عددٌ لا بأسَ به، ورتَّبها على الحروف الهجائية، واعتنى بتخريج الأحاديث من أُمَّهات كتب الرِّواية، فكان تخريجُه مِيزةً لكتابه، بحيث كان يَقِفُ على أكثر من سَبَبٍ للحديث الواحد.

٨ – أنَّ للعلماء المعاصرين عنايةً جيّدةً بأسباب وُرُوْد الحديث، حيثُ ألَّفوا فيه عِدَّةَ كتبٍ ودراساتٍ، وقاموا فيها بدراسةٍ تحليليةٍ وتأسيسيةٍ وتطبيقيةٍ، كما أبرزوا أهميَّتَه في فِقه الحديث النبويّ وفي ضوء الأحكام الفِقهيّة وتوجيهِها، وكذلك قاموا أيضاً بدراسةٍ مُقارَنةٍ بينه وبين أسباب نُزُوْل القرآن، وغيرها. وأَهَمُّ تلك الكتب والدراسات ثلاثةٌ، أوّلُها: **"أَسْبَابُ وُرُوْد الحديث: تحليلٌ وتأسيسٌ"** لمحمَّد رأفت سعيد، الذي تحدَّث فيه عن أسباب وُرُوْد الحديثِ وعن أُسُسِه، ووزَّع محتوياتِه على فصلَين: وتحدَّث في الفصل الأوّل عن أَهَمّ الأُسُس في حُسْن الفهم للأحاديث النبوية. ثم تَناوَلَ في الفصل الثَّاني البحثَ في أسباب وُرُوْد الحديثِ، كما تكلَّم أيضاً عن أَسْبَاب وُرُوْد الحديث عند السَّابِقين: البُلْقِيْنِيّ والسُّيُوْطِيّ وابن حَمْزَة الدِّمِشْقِيّ. والثَّاني: **"عِلْمُ أَسْبَابِ وُرُوْدِ الحديث: وتطبيقاتُه عند الْمُحدِّثين والأُصُولِيّين وجَمْع طائفةٍ مما لم يُصَنَّفْ من أَسْبَابِ الحديث"** لطارِق أَسْعَد حِلمي الأَسْعَد، الذي تَنَاوَلَ فيه تعريفَ "عِلم أسباب وُرُوْد الحديث" ثم ذَكَر تطبيقاتِه عند المحدِّثين والأصوليّين من خِلال جَمْع طائفةٍ من الأحاديث التي لم تُذكَر فيها أسبابُ وُرُوْدِ الحديث. ووزَّع محتوياتِ الكتابِ على بابَين، وعرَّف في الباب الأوّل بعلم أسباب وُرُوْد الحديث، ومنزلتِه في تفسير النصوص الشَّرعية، وتطبيقاتِه عند المحدِّثين والأصوليّين. وجَمَع في الباب الثَّاني ما وَرَد من الأحاديث على أسبابٍ خاصَّةٍ، ممّا لم يَنُصَّ عليه البُلْقِيْنِيُّ والسُّيُوْطِيُّ وابنُ حَمْزَة الدِّمَشْقِيُّ في كتبهم، وجَعَل ترتيبَ الأحاديث على أبواب العِلم والفِقه. والثَّالِثُ: **"أَسْبَابُ وُرُوْدِ الحديث: ضَوَابِطٌ ومَعَالِمُ"** لمحمَّد عَصْرِي زَيْن العابِدين، تَنَاوَلَ فيه دراسةً مستفيضةً عن "سبب وُرُوْد الحديث"، وهَدَف من خِلالها إلى ضَبْط هذا العِلْم وتحديدِ معاييرِه، وقسَّم محتوياتِ الكتاب إلى أربعة أبوابٍ، أوَّلُها: في تعريف "سبب وُرُوْد الحديث"،

وثانيها: في تعريف أقسام وُرُوْد الحديث وصُوَرِها والأبعاد الْمُؤثِّرة في تهيئته، والثالثُ: في تعريف طُرُق معرفة سَبَب وُرُوْد الحديث، والرابعُ: في دراسة روايات سَبَب وُرُوْد الحديث. ثم قيَّد هذا النَّوْعَ – أسباب وُرُوْد الحديث – بثمانية ضَوَابِط للتَّعَامُل معه، والتي لا غِنًى عن معرفتها للباحثين في مجال الدِّراسات الحديثية، وخَتَم الكتابَ بذِكر تسع فوائدَ لمعرفة سبب الوُرُوْد التي لها علاقةٌ قويةٌ بعِلم الحديث.

هذه أَهَمُّ النتائج التي توصَّلتُ إليها من خلال إعداد هذا البحث، أسأل اللهَ تعالى أن يتقبَّله، وينفع به، إنَّه وَلِيُّ ذلك والقادرُ عليه، وآخِرُ دعواي أن الحمد لله ربّ العالَمِين.

المصادر والمراجع:

ابن تيمية، أبو العَبَّاس تقي الدِّين أحمد بن عبد الحليم الْحَرَّانِيّ الدِّمَشْقِيّ. **مجموع الفتاوى**. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. ط١. ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي المصري. **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**. تحقيق: نور الدين عتر. دمشق: مطبعة الصباح. ط٣. ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الدمشقي. **ذيل طبقات الحنابلة**. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. الرياض: مكتبة العبيكان. ط١. ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م.

ابن الملقن، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن أحمد المصري. **الإعلام بفوائد عمدة الأحكام**. تحقيق: عبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيقح. الرياض: دار العاصمة . ط١. ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقى. **لسان العرب**. بيروت: دار صادر. ط٣. ١٤١٤هـ.

أبو شهبة، محمد بن محمد. **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**. القاهرة: دار الفكر العربي. ط١. د.ت.

الأسعد، طارق أسعد حلمي. **علم أَسْبَاب وُرُوْد الحديث وتطبيقاته عند المحدثين والأصوليين**. بيروت: دار ابن حزم. ط١. ١٤٢٢هـ.

البُلْقِيْنِيّ أبو حَفْص سِرَاج الدّين عُمَر بن رَسْلاَن الْمِصْرِيّ. **مقدمة ابن الصَّلاَح ومحاسن الاصطلاح**. تحقيق: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ. القاهرة: دار المعارف. ط١. ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

العِتْر، نور الدين الحلبي، **منهج النقد في علوم الحديث**. بيروت: دار الفكر. ط٣. ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

القرضاوي، يوسف عبد الله. **كيف نتعامل مع السنة النبوية؟**. القاهرة: دار الشروق. ط٢. ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

محمَّد رأفت سعيد، **أسباب وُرُوْد الحديث: تحليل وتأسيس**. الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. ط١. ١٤١٤هـ.

محمد عصري زين العابدين، **سبب ورود الحديث ضوابط ومعايير**. كوالالمبور: الجامعة الإسلامية العالمية الماليزية. ط١. ٢٠٠٥م.

السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر المصري. **الإتقان في علوم القرآن**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط١. ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.

السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر المصري. **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**. تحقيق: أبي قتيبة نظر محمَّد الفاريابي. الرياض: دار طيبة. ط١. ١٤٢٢هـ.

السُّيُوْطِي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر المصري. **اللمع في سبب الحديث**.

تحقيق: يحيى إسماعيل أحمد. المنصورة: دار الوفاء. ط١. ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

المرادي، أبو الفضل محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني. **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**. بيروت: دار البشائر الإسلامية ودار ابن حزم. ط٢. ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

الواحدي، أبو الحسن عليّ بن أحمد الواحدي النيسابوري. **أسباب نزول القرآن**. تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان. الدمام: دار الإصلاح. ط١. ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

Abu Shahbah, Muḥammad ibn Muḥammad. **Al-Wasīṭ fī ‘Ulūm wa Muṣṭalaḥ al-Ḥadīth**. Cairo: Dār al-Fikr al-‘Arabī. 1st ed. Undated.

As‘ad, Ṭāriq As‘ad Ḥilmī. **‘Ilm Asbāb Wurūd al-Ḥadīth wa Tabaqqūātuh ‘Inda al-Muḥaddithīn wa al-‘Uṣūliyyīn**. Beirut: Dār Ibn Ḥazm. 1st ed. 1422 AH.

Bulqinī, Abu Ḥafṣ Sirāj al-Dīn ‘Umar ibn Raslān al-Miṣrī. **Muqaddimat Ibn al-Ṣalāḥ wa Maḥāsin al-Iṣṭilāḥ**. Edited by: ‘Ā’ishah ‘Abd al-Raḥmān bint al-Shāṭi‘. Cairo: Dār al-Ma‘ārif. 1st ed. 1409 AH / 1989 CE.

Ibn Ḥajar al-‘Asqalānī, Abu al-Faḍl Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn ‘Alī al-Miṣrī. **Nukhbat al-Fikr fi Muṣṭalaḥ Ahl al-Athar**. Edited by Nūr al-Dīn ‘Itr. Damascus: Maṭba‘at al-Ṣabāḥ. 3rd ed. 1421 AH / 2000 CE.

Ibn Manẓūr, Abu al-Faḍl Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn Makram al-Afrīqī. **Lisān al-‘Arab**. Beirut: Dār Ṣādir. 3rd ed. 1414 AH.

Ibn Mulaqqin, Abu Ḥafṣ Sirāj al-Dīn ‘Umar ibn ‘Alī ibn Aḥmad al-Miṣrī. **Al-‘Ilm bi-Fawā’id ‘Umdat al-Aḥkām**. Edited by: ‘Abd al-‘Azīz ibn Aḥmad ibn Muḥammad al-Mishīqīḥ. Riyadh: Dār al-‘Āṣimah. 1st ed. 1417 AH / 1997 CE.

Ibn Rajab al-Ḥanbalī, Zayn al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān ibn Aḥmad al-Dimashqī. **Zayl Ṭabaqāt al-Ḥanābilah**. Edited by: ‘Abd al-Raḥmān ibn Sulaymān al-‘Uthaymīn. Riyadh: Maktabat al-‘Ubaykān. 1st ed. 1425 AH / 2005 CE.

Ibn Taymiyyah, Abu al-‘Abbās Taqī al-Dīn Aḥmad ibn ‘Abd al-Ḥalīm al-Ḥarrānī al-Dimashqī. **Majmū‘ al-Fatāwā**. Madina: King Fahd Complex for

the Printing of the Holy Qur'an. 1st ed. 1425 AH / 2004 CE.

Itr, Nūr al-Dīn al-Ḥalabī. **Manhaj al-Naqd fī 'Ulūm al-Ḥadīth**. Beirut: Dār al-Fikr. 3rd ed. 1401 AH / 1981 CE.

Muḥammad 'Asrī Zayn al-'Ābidīn. **Sabab Wurūd al-Ḥadīth: Ḍawābiṭ wa Ma'āyīr**. Kuala Lumpur: International Islamic University Malaysia. 1st ed. 2005 CE.

Muḥammad Rāfi' Sa'īd. **Asbāb Wurūd al-Ḥadīth: Taḥlīl wa Ta'sīs**. Doha: Ministry of Awqāf and Islamic Affairs. 1st ed. 1414 AH.

Murādī, Abu al-Faḍl Muḥammad Khālil ibn 'Alī ibn Muḥammad ibn Muḥammad Murād al-Ḥusaynī. **Salk al-Durar fī A'yān al-Qarn al-Thānī 'Ashar**. Beirut: Dār al-Bashā'ir al-Islāmīyah and Dār Ibn Ḥazm. 2nd ed. 1408 AH / 1988 CE.

Qaraḍāwī, Yūsuf 'Abd Allāh. **Kayfa Nata'āmal ma'a al-Sunnah al-Nabawīyah?** Cairo: Dār al-Shurūq. 2nd ed. 1423 AH / 2002 CE.

Suyūṭī, Abu al-Faḍl Jalāl al-Dīn 'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr al-Miṣrī. **Al-Ittqān fī 'Ulūm al-Qur'ān**. Edited by: Muḥammad Abu al-Faḍl Ibrāhīm. Cairo: Egyptian General Book Authority. 1st ed. 1394 AH / 1974 CE.

Suyūṭī, Abu al-Faḍl Jalāl al-Dīn 'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr al-Miṣrī. **Tadrīb al-Rāwī Sharḥ Taqrīb al-Nawawī**. Edited by: Abī Qutaybah Naẓar Muḥammad al-Fārīyābī. Riyadh: Dār Ṭayyibah. 1st ed. 1422 AH.

Suyūṭī, Abu al-Faḍl Jalāl al-Dīn 'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr al-Miṣrī. **Al-Lama' fī Sabab al-Ḥadīth**. Edited by: Yaḥyā Ismā'īl Aḥmad. Mansurah: Dār al-Wafā'. 1st ed. 1408 AH / 1988 CE.

Wāḥidī, Abu al-Ḥasan 'Alī ibn Aḥmad al-Wāḥidī al-Naysābūrī. **Asbāb Nazūl al-Qur'ān**. Edited by: 'Isām ibn 'Abd al-Muḥsin al-Ḥamaydān. Dammam: Dār al-Iṣlāḥ. 1st ed. 1412 AH / 1992 CE.

[١] ابن تيمية، أبو العَبَّاس تقي الدِّين أحمد بن عبد الحليم الْحَرَّانِيّ الدِّمَشْقِيّ، **مجموع الفتاوى**، (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م): (٣٣٩/١٣).

[٢] القرضاوي، يوسف عبد الله، **كيف نتعامل مع السنة النبوية؟**، (القاهرة: دار الشروق، ط٢، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، ص: ١٤٥

[٣] انظر: ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقى، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ): (٤٥٨/١).

[٤] انظر: المصدر السابق: (٤٥٨/١).

[٥] انظر: العِتْر، نور الدين الحلبي، **منهج النقد في علوم الحديث**، (بيروت: دار الفكر، ط٣، ١٤٠١هـ/١٩٨١م)، ٢٦.

[٦] أبو شهبة، محمد بن محمد، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، (القاهرة: دار الفكر العربي. ط١. د.ت)، ص: ٤٦٧.

[٧] الأسعد، طارق أسعد حلمي، **علم أَسْبَاب وُرُوْد الحديث وتطبيقاته عند المحدثين والأصوليين**، (بيروت: دار ابن حزم. ط١. ١٤٢٢هـ)، ص: ٢٤.

[٨] محمد عصري زين العابدين، **سبب ورود الحديث ضوابط ومعايير**، (كوالالمبور: الجامعة الإسلامية العالمية الماليزية،ط١. ٢٠٠٥م)، ص: ٤٤.

[٩] الأسعد، **علم أَسْبَاب وُرُوْد الحديث وتطبيقاته عند المحدثين والأصوليين**، ص: ٢٤.

[١٠] انظر: الأسعد، **علم أَسْبَاب وُرُوْد الحديث وتطبيقاته عند المحدثين والأصوليين** ، ص: ٩٧.

[١١] الواحدي، أبو الحسن عليّ بن أحمد الواحدي النيسابوري، **أسباب نزول القرآن**، (تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، الدمام: دار الإصلاح، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م) ص: ٨.

[١٢] السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الإتقان في علوم القرآن**، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م): (١/ ١٠٨).

[١٣] ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**: (٣٣٩/١٣).

[١٤] انظر: محمَّد رأفت سعيد، **أسباب وُرُوْد الحديث: تحليل وتأسيس**، (الدوحة: وزارة الأوقاف

والشؤون الإسلامية، ط١، ١٤١٤هـ)، ص: ١١٣.

[١٥] البُلْقِيْنِيّ أبو حَفْص سِرَاج الدِّين عُمَر بن رَسْلاَن الْمِصْرِيّ، **مقدمة ابن الصَّلاَح ومحاسن الاصطلاح**، (تحقيق: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، القاهرة: دار المعارف، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م)، ص: ٦٩٨.

[١٦] ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي المصري، **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، (تحقيق: نور الدين عتر. دمشق: مطبعة الصباح. ط٣. ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، ص: ١٤٨.

[١٧] انظر: السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر المصري، **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، (تحقيق: أبي قتيبة نظر محمَّد الفاريابي، الرياض: دار طيبة، ط١، ١٤٢٢هـ): (٩٢٩/٢).

[١٨] ابن حجر العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، ص: ١٤٨.

[١٩] السيوطي، **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**: (٩٢٩/٢).

[٢٠] ابن الملقن، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن أحمد المصري، **الإعلام بفوائد عمدة الأحكام**، (تحقيق: عبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيقح، الرياض: دار العاصمة ، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م): (٢٠٥/١).

[٢١] السيوطي، **تدريب الراوي**: (٩٢٩/٢).

[٢٢] ابن الملقن، **الإعلام بفوائد عمدة الأحكام**: (٢٠٥/١).

[٢٣] المرادي، أبو الفضل محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني، **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**، (بيروت: دار البشائر الإسلامية ودار ابن حزم، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م): (٢٣/١).

[٢٤] ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الدمشقي، **ذيل طبقات الحنابلة**، (تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الرياض: مكتبة العبيكان، ط١. ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م): (٤٣٤/٣).

[٢٥] البلقيني، **مَحَاسِن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصَّلاَح**، ص: ١٤٦، ١٤٧.

[٢٦] انظر: محمد رأفت سعيد، **أسباب ورود الحديث: تحليل وتأسيس**، ص: ١٠٨ — ١١٢.

[٢٧] انظر: السُّيُوْطِي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الْمِصْرِيّ، **اللمع في سبب الحديث**، (تحقيق: يحيى إسماعيل أحمد للكتاب (المنصورة: دار الوفاء، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)، ص: ٤٥ - ٥٦.